الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الصين تدشن نظامين لأسعار الصرف مع السعودية والإمارات

بكين ـ رويترز: قال مشغل منصة تداول العملات الأجنبية في الصين أمس إن بكين اتفقت على تأسيس نظام لأسعار الصرف المباشرة بين عملتها اليوان والريال السعودي. وذكر نظام تداول العملات الأجنبية الصيني في بيان نشر على الإنترنت أن الصين ستؤسس أيضا نظاما لأسعار الصرف المباشرة بين اليوان والدرهم الإماراتي. وأشار البيان إلى أن كلا النظامين سيدخلان حيز التنفيذ اعتبارا من 26 سبتمبر المقبل.

حل وسط قبل محادثات الجزائر الأسبوع المقبل.. وتوقعات بلحاق الكويت وقطر والإمارات بالخطوة

السعودية مستعدة لخفض الإنتاج بشرط تثبيت نفط إيران

عمال ايرانيون في مصفاة ايرانية حيث تنتظر الاسواق رد طهران على الحل الوسط الذي اقترحته السعودية لخفض انتاجها النفطي مقابل تثبيت الانتاج الايراني (أ ب)

دبي ـ لندن ـ رويترز: قالت ثلاثة مصادر مطلعة لـ «رويترز» ان المملكة العربية السعودية عرضت تقليص إنتاجها من النفط إذا وافقت منافستها إيران على تثبيت إنتاجها هذا العام بما يمثل حلا وسطا قبل المحادثات المقررة في الجزائر الأسبوع المقبل.

وأضافت المصادر، التي اشترطت عدم الكشف عن أسمائها، أن العرض ـ الذي لم تقبله طهران أو ترفضه حتى الآن ـ جرى تقديمه هذا الشهر.

وذكرت المصادر أن الرياض مستعدة لخفض الإنتاج إلى مستويات أدنى بلغها في وقت مبكر من هذا العام في مقابل تثبيت إيران لإنتاجها عند المستوى الحالي البالغ 3,6 ملايين برميل يوميا.

وقال أحد المصادر «انهم (السعوديون) مستعدون للخفض ولكن على إيران أن توافق على التثبيت».

وأكد مصدران آخران تقديم العرض إلى إيران.

ولم يفصح المصدر الأول عن مقدار الخفض الذي تنويه الرياض إذا وافقت إيران على تثبيت إنتاجها عند 3,6 ملايين برميل يوميا وهو معدل إنتاج الدولة العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وارتفع إنتاج الرياض منذ يونيو بسبب الطلب في الصيف ليصل إلى مستوى قياسي في يوليو عند 10,67 ملايين برميل يوميا قبل أن ينخفض إلى 10,63 ملايين برميل يوميا في أغسطس.

إنتاج الرياض وصل لمستويات قياسية عند 10,67 ملايين برميل يومياً

على إيران تثبيت الإنتاج عند 3,6 ملايين برميل يوميا

وفي الفترة من يناير حتى مايو انتجت السعودية نحو 10,2 ملايين برميل يوميا.

وقال مصدران انه من المتوقع أن يشارك الحلفاء الخليجيون للمملكة بمنظمة أوبيك وهم الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت في أي خفض للإنتاج إذا تم التوصل إلى اتفاق.

وذكرت المصادر أن السعودية أكبر منتج في أوبيك ستتحمل الخفض الأكبر.

ويمكن أن يعتبر هذا العرض تحولا في موقف الرياض التي قادت سياسة أوبيك الحالية في العام 2014 من خلال رفض خفض الإنتاج منفردة لدعم الأسعار وآثرت الدفاع عن الحصة السوقية في مواجهة المنافسين خصوصا أصحاب التكلفة المرتفعة.

وأدى هبوط أسعار النفط إلى ما بين 30 و50 دولارا للبرميل من 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014 إلى تعزيز الطلب العالمي على النفط وانخفاض الإمدادات المرتفعة التكلفة كتلك القادمة من الولايات المتحدة.

لكن الاستراتيجية السعودية أحدثت صدعا في أوبيك التي واجه أعضاؤها الافقر أزمة في الموازنة واضطرابات. واضطرت الرياض وحلفاؤها الخليجيون لترشيد نفقاتهم بعد 10 سنوات من الإنفاق العام السخي.

ومع اشتداد المعاناة من تدني أسعار النفط وتزايد الضغوط على المالية العامة السعودية لمحت الرياض وطهران إلى استعدادهما لإبداء المزيد من المرونة من أجل دعم الأسعار.

مع ذلك انهارت المحاولة الأولى للتوصل إلى اتفاق عالمي بشأن الإنتاج في أبريل أيضا.

عندما أصرت الرياض على مشاركة طهران في تثبيت الانتاج. وقالت إيران انها لن تنضم إلى أي اتفاق من هذا القبيل حتى تستعيد حصتها السوقية وتعزز الإنتاج إلى مستويات ما قبل العقوبات البالغة نحو 4 ملايين برميل يوميا.

وسيجتمع أعضاء أوبيك على هامش منتدى الطاقة الدولي الذي يضم منتجين ومستهلكين في الجزائر خلال الفترة من 26 إلى 28 سبتمبر الجاري، وستحضر روسيا غير العضو بالمنظمة المنتدى أيضا.

النفط يقفز بعد الاقتراح السعودي

لندن ـ رويترز: قفزت أسعار النفط بعد أن قالت مصادر لـ«رويترز» إن المملكة العربية السعودية قد تقلص إنتاجها من الخام إذا ثبتت إيران إنتاجها هذا العام. وقالت ثلاثة مصادر مطلعة لـ«رويترز» إن طهران لم تقبل بعد العرض السعودي الذي يأتي قبيل اجتماع وزراء الدول الأعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) الأسبوع المقبل سعيا لوقف نزيف خسائر أسعار النفط.

وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت وخام غرب تكساس الوسيط الأميركي في العقود الآجلة فور إعلان الخبر فيما قفز برنت أكثر من 1٪.

وبلغ سعر برنت في العقود الآجلة 48,04 دولارا للبرميل مرتفعا 39 سنتا أو 0,82٪. وجرى تداول الخام الأميركي في العقود الآجلة عند 46,40 دولارا للبرميل بارتفاع ثمانية سنتات أو 0,17٪. وبدأت العقود الآجلة للنفط تعاملاتها أمس على انخفاض وسط ضعف آمال المستثمرين بتحقيق انفراجة لدعم الأسعار في المحادثات التي يعقدها أعضاء أوبيك في الجزائر الأسبوع المقبل. لكن العرض السعودي يحيى فكرة التنسيق المحتمل لدعم السوق مثلما لمحت الرياض وطهران في وقت سابق من العام. وإذا جرت الموافقة على العرض فإن هذا الاتفاق سيغير استراتيجية المملكة العربية السعودية التي تتبنى حاليا سياسة الدفاع عن حصتها في السوق العالمي رغم هبوط الأسعار على حساب الدول الأخرى المنتجة خاصة تلك التي ترتفع فيها تكاليف إنتاج النفط.

8٪ نمو الائتمان إلى 34 مليار دينار.. الأعلى منذ بداية 2016

«الوطني»: نمو القروض الشخصية في يونيو الأدنى منذ 5 سنوات

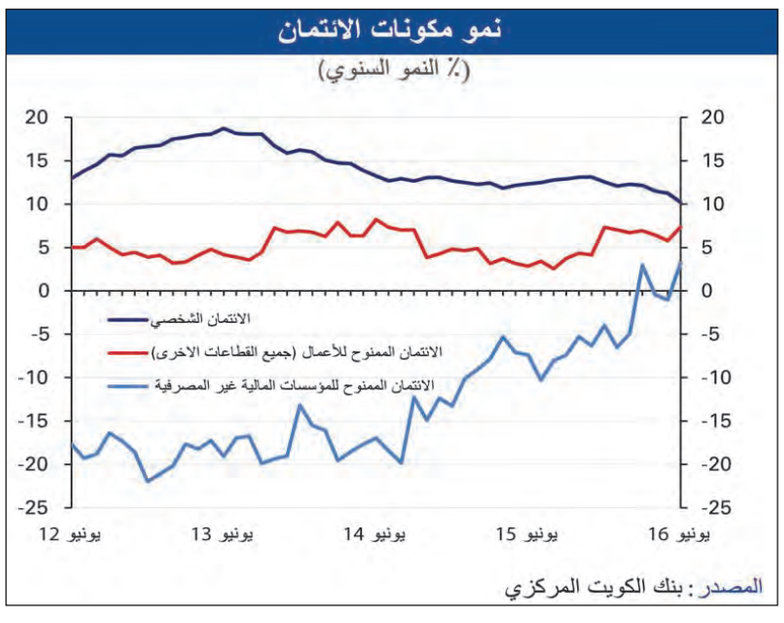

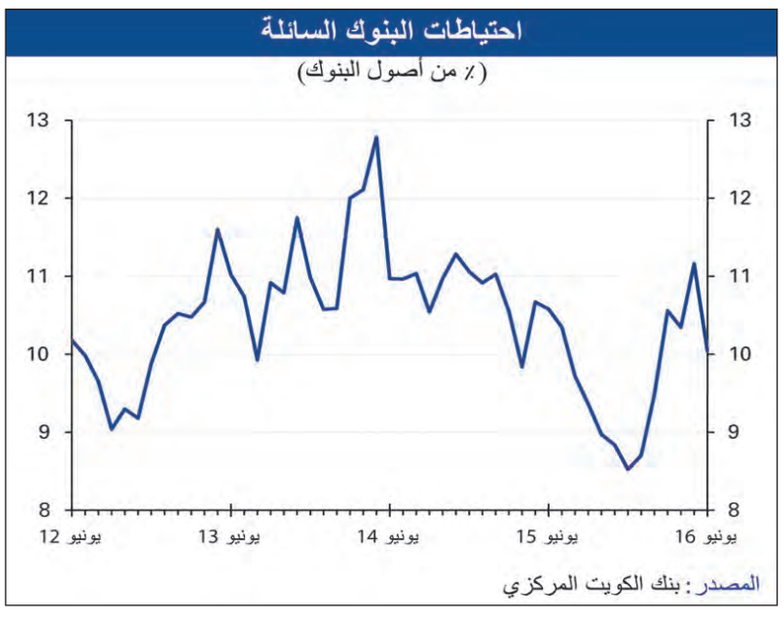

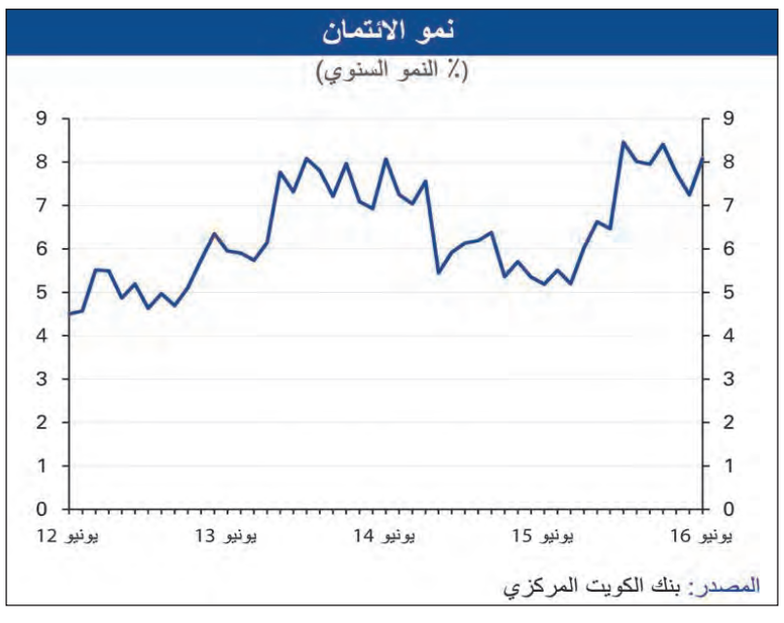

288 مليون دينار نمواً بالقروض الممنوحة لشراء الأوراق المالية

قروض الأوراق المالية المحرك الأساسي لنمو الائتمان في يونيو

الودائع الحكومية تعوض تراجعها الأكبر منذ 7 سنوات في مايو.. وتقفز بـ 395 مليون دينار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان نمو الائتمان سجل ارتفاعا كبيرا خلال شهر يونيو 2016 ليصل إلى 8,1٪ على أساس سنوي، وذلك على خلفية تسجيل أكبر زيادة شهرية منذ 6 أشهر، وقد ارتفع إجمالي الائتمان بواقع 754 مليون دينار خلال الشهر الى 34,3 مليار دينار.

واضاف تقرير «الوطني» ان هذا الارتفاع الشهري يرجع إلى قوة الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية ولقطاع الأعمال ولا سيما ذلك الممنوح لقطاع النفط والغاز بالإضافة الى قطاع الصناعة، فيما تراجعت ودائع القطاع الخاص خلال الشهر ولكن قابلتها زيادة ملحوظة في الودائع الحكومية.

واشار التقرير الى ان صافي زيادة القروض الشخصية سجل أقل ارتفاع له منذ 5 سنوات وذلك بواقع 21 مليون دينار، إذ تزامن هذا الضعف مع بداية شهر رمضان وفصل الصيف ما أدى إلى استمرار تباطؤ النمو بوتيرة معتدلة إلى 10,2٪ على أساس سنوي، كما اعتدل نمو القروض المقسطة والتي تعتبر بمنزلة المحرك الرئيسي الأول للتسهيلات الشخصية إلى 12,2٪ على أساس سنوي، بينما استمرت القروض الاستهلاكية في التقلص بواقع 2,7٪ على أساس سنوي مسجلة تراجعا شهريا طفيفا آخر.

وسجلت المؤسسات المالية غير المصرفية ارتفاعا في صافي الائتمان خلال شهر يونيو وذلك للشهر الثالث في هذا العام مضيفة 52 مليون دينار، وقد بدأ هذا القطاع يقترب من انتهاء فترة تخفيض التمويل بالدين والتي استمرت لأكثر من خمس سنوات، فقد ارتفعت نسبة المديونية بواقع 3,2٪ على أساس سنوي خلال شهر يونيو.

وسجلت بقية القطاعات ارتفاعا ملحوظا في الائتمان بواقع 681 مليون دينار ليتسارع نموه إلى 7,4٪ على أساس سنوي، ويعزى الارتفاع في شهر يونيو إلى ارتفاع الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بنحو 288 مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع الائتمان الممنوح لقطاع النفط والغاز وقطاع الصناعة، كما سجل الائتمان في كل من قطاع التجارة وقطاع البناء والتشييد وقطاع العقار أداء جيدا نسبيا خلال الشهر، وسجلت بقية القطاعات زيادة ملحوظة بلغت 56 مليون دينار.

وسجلت ودائع القطاع الخاص تراجعا ملحوظا خلال شهر يونيو. إذ تراجعت بواقع 185 مليون دينار بالتزامن مع تراجع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى 1,7٪ على أساس سنوي. كما تقلص نمو عرض النقد بمفهومه الضيق قليلا بنحو 0,2٪. وقد جاء التراجع في كل من الودائع الأجل بالدينار والودائع بالعملة الأجنبية ليمحو المكاسب التي حققتها الودائع تحت الطلب بالدينار وودائع الادخار بالدينار.

وقد قابلت الودائع الحكومية التراجع في ودائع القطاع الخاص بتسجيلها زيادة بلغت 395 مليون دينار لتعوض في الوقت نفسه عن تراجعها الذي شهدته الشهر الماضي والذي يعد أكبر تراجع لها منذ سبع سنوات. إذ قفز نمو الودائع الحكومية إثر هذه الزيادة القوية إلى 25,1٪ على أساس سنوي ليصل إجمالي الزيادة على مدى الاثني عشر شهرا الماضية إلى 1,3 مليار دينار لتتخطى الزيادة التي حققتها ودائع القطاع الخاص التي بلغت 493 مليون دينار.

وتراجعت سيولة القطاع المصرفي خلال شهر يونيو ولكن حافظت على متانتها في الوقت ذاته. إذ سجلت احتياطات البنوك السائلة (التي تشمل النقود والودائع لدى بنك الكويت المركزي إضافة إلى سندات البنك المركزي) تراجعا بواقع 585 مليون دينار لتصل إلى 6 مليارات دينار أو 10٪ من إجمالي الأصول. وجاء ذلك التراجع في الودائع لأجل لدى البنك المركزي الذي تزامن مع سحوبات من الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي بواقع 418 مليون دينار لتصل إلى 9 مليارات دينار.

وشهدت أسعار فائدة الانتربنك للدينار تراجعا في يونيو للشهر الثالث على التوالي وذلك تماشيا مع تحسن مستويات السيولة المحلية. فقد تراجعت أسعار الفائدة لأجل 3 أشهر (كايبور) في شهر يونيو بواقع 7 نقاط أساس لتصل إلى 1,52٪ وظلت مستقرة منذ ذلك الوقت. فقد استقرت أسعار الفائدة لأجل 3 أشهر (كايبور) في شهر سبتمبر عند 1,56٪. وتراجعت أيضا أسعار الفائدة على ودائع العملاء بواقع نقطة إلى نقطتين في مختلف فترات الاستحقاق.

585 مليون دينار انخفاضاً في سيولة القطاع المصرفي.. لتصل 10٪ من أصول القطاع

418 مليون دينار سحبت من الاحتياطات الأجنبية لـ «المركزي»

البيانات النقدية – يونيو 2016

	المستوى	التغير عن الشهر الأسبق		التغير عن الأشهر الثلاثة السابقة		التغير عن الأشهر الـ 12 السابقة	
	مليون دينار	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	%
موجودات البنوك المحلية	60,092	772	1.3	300	0.5	2,511	4.4
المطالب على الحكومة	1,729	148	9.3	149	9.4	155	9.8
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	34,318	754	2.2	629	1.9	2,569	8.1
الموجودات الاجنبية	12,189	-332	-2.6	-452	-3.6	-419	-3.3
عرض النقد (ن2)	36,329	-66	-0.2	-103	-0.3	611	1.7
ودائع القطاع الخاص	34,659	-185	-0.5	-291	-0.8	493	1.4
ودائع تحت الطلب	8,206	126	1.6	29	0.3	-137	-1.6
ودائع الادخار	4,756	46	1.0	126	2.7	-171	-3.5
ودائع لأجل وشهادات الايداع	18,180	-190	-1.0	-306	-1.7	1,555	9.4
ودائع بالعملات الاجنبية	3,517	-168	-4.6	-139	-3.8	-755	-17.7